اقتصاد

أصبح رئيساً لهيئة الأوراق والأسواق المالية

فضلية لـ«الوطن»: للهيئة دور كبير في إعادة الإعمار وتشجيع الاستثمار الصغير وحمايته

| علي محمود سليمان

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد مرسوماً عين بموجبه الدكتور عابد فضلية رئيساً لمجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية وذلك خلفاً للدكتور عبد الرحمن مرعي.
والدكتور فضلية هو أستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، وشغل سابقاً منصب مدير عام المصرف العقاري.
وفي أول تصريح له بعد صدور المرسوم قال فضلية لـ«الوطن»: إن لهيئة الأوراق والأسواق المالية دوراً مهماً لجهة حماية المستثمرين والمؤسسات الاستثمارية من أي خلل أو جموح، ولذلك العمل ضمن الهيئة يجب أن يكون مدروساً ومنسجماً مع الأنظمة والقوانين ومع مسألة الحوكمة.
مشيراً إلى أن للهيئة دوراً مهماً وكبيراً أكثر مما يظن البعض، وخاصة في مجال تحريض وتشجيع الاستثمار الصغير في الأسهم والسندات وفي الشركات المساهمة العامة، وهذا يعني تحريك المدخرات الصغيرة والعقيمة لدى الأفراد والمجتمع الأهلي.
منوهاً بأن أمام الهيئة عمل كبير تقوم به في المرحلة القادمة وخاصة في مسألتين الأولى تتعلق بمرحلة إعادة الأعمار التي تحتاج إلى أموال واستثمارات كبيرة ومن ثم هناك أهمية للأموال والمكتنزات الصغيرة لدى الأفراد، فهي عندما تتجمع ضمن شركات مساهمة سيكون لها دور فعال أكبر ولن تكون أموال عقيمة، أما المسألة الثانية فترتبط بدور هيئة الأوراق والأسواق المالية في حماية المستثمر، من خلال أن تكون العلاقة متوازنة بين المواطن وهو المستثمر والشركات المساهمة المستثمرة، أي أن يأخذ كل ذي حق حقه من خلال علاقة شفافة ومتوازنة عبر الأنظمة والقوانين في الهيئة وخاصة قانون الحوكمة، ولفت فضلية إلى أن أمام الهيئة ملفات كبيرة للعمل عليها ومنها سوق السندات والصناديق الاستثمارية وسواها.

٣ سنوات والحكومة تخالف الدستور بتأخر قطع حسابات الموازنات والظروف هي السبب

وزير المالية لـ«الوطن»: لا فساد في التأخير ومشروع قانون للمناطق الساخنة

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب: طالبنا الحكومة بالاستعجال والمفترض إنجاز القطع خلال شهرين

| الوطن

لا تزال الحكومة مخالفة للدستور بتأخرها إجراء قطع حسابات الموازنات العامة للدولة من العام ٢٠١٢ وحتى العام ٢٠١٥، إذ منح الدستور الحكومة مهلة سنة واحدة فقط لإتمام قطع الحسابات، ببيان الإنفاق الفعلي في كل عام، نظراً لأن الموازنة هي تقديرية.
وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير المالية مأمون حمدان أنه تم الإيعاز لجميع المديريات لإنجاز ميزانيات قطع الحسابات، «ويتم العمل مع القانونيين لإيجاد الحل المناسب عبر إنجاز مشروع مرسوم أو قانون للمناطق الخارجة عن السيطرة، على اعتبار أن هذه المشكلة من الأسباب الأساسية للتأخير، إذ إنه من غير المقبول قطع الحسابات لهذه المناطق بشكل تقديري».
وأكد حمدان أن هذا التأخير لا يؤدي إلى أي تلاعب أو فساد، على اعتبار أنه لا يتم الصرف إلا بموجب إرسالية ووثائق رسمية، وقطع الحسابات يخص مبالغ تم صرفها بالفعل.
من جانبه، بيّن رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين حسون لـ«الوطن» أن الموضوع حالياً بيد الحكومة ووزارة المالية، ومن المفترض أن يكون قطع الحسابات منجزاً خلال فترة لا تتجاوز الشهرين، «ولاسيما أننا في مجلس الشعب طالبنا الحكومة بموجب كتاب رسمي يؤكد ضرورة إرسال البيانات والحسابات الختامية للسنوات المالية المنتهية والتي لم يتم إرسالها للمجلس، ما يدل على وجود مخالفة دستورية وخاصة المادة ٨٢ منه والتي تنص على ضرورة أن تعرض الحسابات الختامية للسنة المالية على مجلس الشعب في مدة لا تتجاوز عاماً واحداً منذ انتهاء السنة المالية، ويتم قطع الحساب بقانون، وينطبق على قطع الحساب ما ينطبق على الموازنة بالإقرار».
وأضاف: «إن الدولة تضع موازنتها التقديرية للأرقام خلال فترة سنة متضمنةً الإيرادات والنفقات وتكون شاملة لكل النفقات التي صرفت من الدولة سنوياً».
وحول أسباب التأخر بقطع الحسابات، نقل حسون تبرير وزارة المالية بأن تأخير قطع الحساب تأثر بالظروف الاستثنائية والقاهرة التي تمر بها سورية، ما أدى إلى صعوبة التوصل لأرقام نهائية لحسابات بعض المحافظات التي يتعذر استدراكها بسبب الظروف الراهنة.
ولفت حسون إلى تأخير صدور البيانات والأرقام الفعلية للإنفاق في بعض المحافظات مثل دير الزور والحسكة والرقة وإدلب، و«ما يقال عن وجود تلاعب وفساد وراء تأخر صدور البيانات له أسباب خفية أو غيره، كلام غير دقيق، لأن أوامر الصرف تصدر من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية التي مهمتها تدقيق الحسابات ولا يمكن أن يكون هناك أي تزوير أو إشكالية في البيانات».
لافتاً إلى ضرورة تطابق المبالغ والأرقام الواردة في البيان المالي للحكومة مع مشروع قانون قطع الحسابات للسنوات المالية وهي مسؤولية الجهاز المركزي للرقابة المالية ووزارة المالية. مطالباً الحكومة بضرورة الاستعجال في إرسال قطع الحسابات الختامية للأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ وذلك انسجاماً مع الدستور.
يشار إلى أن النائب بطرس مرجانة كان قد أكد في مجلس الشعب أن تأخر إقرار موازنة قطع الحساب للأعوام السابقة هو ارتكاب مخالفة دستورية تحت قبة المجلس، والآن «لدينا قطع حسابات للأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ ما يعني أن لدينا مخالفة دستورية جديدة، علماً أن هذا الموضوع مهم جداً باعتباره مؤشراً للأرقام التي ترد عن عمل الحكومة، والتأجيل جاء تحت ذرائع الأزمة، وخاصة أن هناك أربع سنوات مرت على البيانات التي كان من المفترض أن تكون هي الدليل لمراقبة عمل الحكومة ووزارتها ووضع اليد على مكامن الخلل والتقصير ومكامن الفساد في تلك الوزارات والإدارات».
وحول عدم إرسال نتائج قطع الحساب للسنوات المالية من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥ ليصار إلى إقرارها في مجلس الشعب، كان وزير المالية مأمون حمدان قد أوضح تحت قبة المجلس أن ذلك يعود إلى «التخريب الممنهج الذي قامت به التنظيمات الإرهابية للمؤسسات الحكومية في عدة محافظات ما أدى لفقدان الكثير من البيانات وعدم اكتمال المعلومات اللازمة لإنجاز قطع الحساب لتلك السنوات».

الحكومة باعت المواطنين «مازوتاً» بـ٣١,٣ مليار ليرة سورية في ٥ أشهر

| علي محمود سليمان

وزعت «محروقات» أكثر من ١٦٩,٣ مليون ليتر مازوت لأغراض التدفئة للمواطنين، منذ تاريخ بدء عملية التوزيع في شهر آب الماضي وحتى نهاية شهر كانون الأول الماضي مع نهاية العام ٢٠١٦، موزعة على أكثر من ١,٣ مليون أسرة، وبذلك يكون وسطي ما حصلت عليه العائلة الواحدة أكثر من ١٢٩ ليتر مازوت، مع تفاوت للوسطي بين محافظة وأخرى.
وبحسبة بسيطة إذا اعتبرنا سعر الليتر الواحد ١٨٥ ليرة سورية، يكون إجمالي دفعه المواطنون لشركة محروقات من عمليات التوزيع على مدى ٥ أشهر، أكثر من ٣١,٣ مليار ليرة سورية.
وفي تفاصيل التوزيع (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من عملية التوزيع أكثر من ١,٣١١ مليون أسرة ضمن عشر محافظات، حيث تصدرت محافظة دمشق الترتيب من ناحية الكمية الموزعة نحو ٣١,٦٧ مليون ليتر مازوت، موزعة على أكثر من ١٥٨ ألف أسرة، على حين سجلت محافظة السويداء أعلى معدل بعدد الأسر بـ١٦٠ ألف أسرة حصلت على أكثر من ١٣,٨١ مليون ليتر مازوت، مع ملاحظة أن التوزيع في السويداء يتم وفق ٥٠ ليتراً للأسرة الواحدة.
وفي باقي المحافظات تم توزيع أكثر نحو ٢٥,٢٧ مليون ليتر مازوت على أكثر من ٢٥,٢٦ ألف أسرة في ريف دمشق، وتوزيع أكثر من ٢,٩٦ مليون ليتر مازوت على أكثر من ١٣ ألف أسرة في محافظة القنيطرة، وكانت حصة محافظة درعا أكثر من ٨,٤٧ ملايين ليتر مازوت موزعة على أكثر من ٤٢ ألف أسرة.
بينما حصلت أكثر من ٢٩,٤ ألف أسرة في محافظة حمص على ٢٩,٤٨ مليون ليتر مازوت، وفي محافظة حماة تم توزيع ٢٠,٦ مليون ليتر مازوت على نحو ٢٠,٦ ألف أسرة، وكان نصيب محافظة حلب أكثر من ١٦,٦ مليون ليتر مازوت موزعة على أكثر من ٨٣ ألف أسرة، وفي الساحل السوري كان التوزيع مقسماً بين اللاذقية وطرطوس، حيث بلغت الكمية الموزعة في اللاذقية أكثر من ٥,٤٧ ملايين ليتر مازوت موزعة على أكثر من ٢٧,٣ ألف أسرة، وفي طرطوس تم توزيع قرابة ١٥ مليون ليتر موزعة على نحو ٧٣,٣ ألف أسرة، ويلاحظ أن التوزيع في الساحل أقل من باقي المحافظات لأنها تعتبر مناطق دافئة مقارنة مع محافظات الداخل.
ويبقى السؤال بعد أن دفع السوريين ٣١ مليار ليرة ثمن مازوت: كم يبلغ حجم الدعم الذي قدمته الحكومة للمواطنين في مادة المازوت، علماً بأن بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية لم تعلن عن أرقام الدعم في المشتقات النفطية في تقاريرها الدورية لتتبع الأداء في الوزارة؟
والملاحظ تراجع حدة أزمة المازوت هذا الشتاء مقارنة بالسنوات السابقة بعد رفع سعر ليتر المازوت حتى ١٨٥ ل.س.

مليون ونصف مليون ل.س جائزة الفائز الأول في معرض الباسل القادم

| عبد الهادي شباط

حدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي أمس خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعرض الباسل والمسابقة الوطنية للإبداع والاختراع الجوائز المقررة للفائزين بالمعرض لهذا العام بمليون ونصف مليون ليرة للفائز الأول و«مليون ومئتين وخمسين ألف ليرة» للفائز الثاني و«مليون ليرة» للفائز الثالث، إضافة لمليونين ليرة توزع على بقية الفائزين حسبما تقرره اللجان المختصة.
وشدد الوزير «الغربي» على ضرورة اتخاذ جميع الترتيبات والإجراءات ليكون معرض الباسل للإبداع والاختراع لهذه الدورة، متميزاً من حيث الأفكار والمشروعات والاختراعات والأعمال الإبداعية وأن يشكل نقلة نوعية للمخترعين والمبدعين في سورية للقيام بأعمال رائدة واستثمارها في مشاريع تنموية داخل القطر، معرباً عن استعداد الوزارة لتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح معرض الباسل ليكون مثالاً يحتذى به بين المعارض التي تستقطب أصحاب المواهب والإبداعات والاختراعات.
وطالب «الغربي» أعضاء اللجنة التحضيرية بمناقشة وبحث كل المواضيع المتعلقة بنجاح المعرض من حيث اختيار مكان إقامة المعرض وتسهيل عملية نقل المخترعين واختراعاتهم من كافة المحافظات وتأمين قامتهم بما يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم وضمان مشاركتهم في المعرض بالشكل الأمثل، داعياً إياهم للبدء فوراً بتشكيل اللجان المختصة من لجان تنظيمية ولجان متابعة علمية وإعلامية وغيرها من اللجان، بحيث يتم تحديد الموقع وإقرار التكلفة واختيار الرعاة والمساهمين، مشدداً على ضرورة الانتهاء من جميع الترتيبات خلال ٦ أشهر من الآن ووضع جدول زمني لما يتم إنجازه كل شهر، ودراسة ومناقشة كل الاحتمالات للوصول إلى معرض يحظى باستقطاب وإعجاب المبدعين والمخترعين المهتمين والمختصين.
وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون الوزير عثمان حامد أنه لا بد من التركيز على النوع أكثر من الكم في المعرض لجهة الاهتمام والمتابعة للمخترعين ولابد من الاستفادة من كل الخبرات القديمة ومختلف الجهات المعنية في موضوع المخترعين لإنجاح المعرض وأن الوزارة تأخذ بكل الآراء لصياغة آليات العمل المناسبة والتي تخدم المصلحة العامة.

جدل التخليص الجمركي وتعهد التصدير يرفع حرارة «الأربعاء التجاري»

ممثل الجمارك: بضائع دخلت بـ«البلاش» لإغراق أسواقنا وضرب الليرة

ممثل التجار: معظم العقوبات للتجار والموردين

ممثل المخلصين: لسنا معقبي معاملات والتاجر مسؤول

| الوطن

بيّن نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان أن جل المشاكل التي يعاني منها التجار تتمثل في تنظيم البيان الجمركي وعدم اعتراف مديرية الجمارك بالشروحات المرافقة للبيان أو بالشهادة الجمركية للبضاعة.
وخلال ندوة الأربعاء التجاري، حول تخليص البضائع ودور المخلصين الجمركيين، يوم أمس، أشار إلى أن معظم العقوبات يتلقاها التجار والموردين للبضائع «ولم نر عقوبات تفرض على موظفي الجمارك أو الكشافين في حال ضبط بيانات جمركية مخالفة».
بدوره ركّز مدير الجمارك بدمشق، خالد عسكر، على موضوع المسؤوليات بعد خروج البضاعة من الحرم الجمركي وبعد أن يتم تحديد نوع البضاعة ومواصفاتها في البيان الجمركي ولائحة مفرداتها الكاملة المرفقة بالبيان. مبيناً أنه عند تحميل البضاعة يتم أخذ عينات للتحليل وتحديد فيما إذا كانت البضاعة مطابقة أم غير مطابقة باعتماد لائحة المفردات والفاتورة وشهادة المنشأ والبيان.. وغيرها، من الوثائق.
منوهاً بأن الشروحات المرفقة بالبيان الجمركي هي من مهام الجمارك وليس التاجر أو المخلص الجمركي، وعلى التاجر التحقق باستمرار من هذه الشروحات والتدقيق فيها عند قبول البيان الجمركي من المخلص.
وأوضح عسكر أن مسؤولية المخلص الجمركي تنتهي عند خروج البضاعة من الحرم الجمركي حيث يكون التاجر أنجز المعاملة ودفع الرسوم الجمركية المستحقة عليه، فلا يسأل المخلص بعدها عن أية مخالفة أو عدم مطابقة البيان الجمركي لواقع البضاعة، إلا في حال قدم المخلص وثيقة مغايرة للبضاعة أو لبنودها.
من جانبه، بيّن رئيس جمعية المخلصين الجمركيين إبراهيم شطاحي أن هناك عشرة نماذج من البيانات الجمركية التي تنظم وتعبر عن أوضاع اقتصادية مختلفة في مجالات الاستيراد والتصدير والإدخال المؤقت والمستودع الخاص والمناطق الحرة وإعادة التصدير. واصفاً المخلص الجمركي بالخبير الذي تقع على عاتقه مسؤولية التوضيح والشرح للتاجر أو للصناعي لكل ما يخص مستورداته وصادراته وتعليمات الجهات العامة من حيث المنع والحصر والقيود والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة بالبضاعة، إضافة إلى تعليمات الجمارك.
منوهاً بأن المخلص ليس معقب معاملات بل هو بمنزلة محامي اقتصادي لصاحب الإرسالية، وبأن هناك مسؤولية تقع على التاجر في بنود مخالفة أو رسم جمركي أقل من الحقيقي على بنود أخرى. ومن بين الحضور، تحدثت ريم عياش، من مصرف سورية المركزي، عن مشكلة عدم تأمين الوثائق المطلوبة للتجار من مديريات الجمارك والخاصة ببضائعهم خاصة في المنطقة الصناعية بعدرا أو في حسياء وفي نصيب وغيرها من المناطق التي أصابها الضرر والدمار حيث تعرضت هذه الوثائق للضياع والتلف مثل الشهادات والبيانات الجمركية، حيث لا يعطى التاجر مثل هذه الوثائق والتي من المفترض أن تكون متوفرة لكونها تطلب منه لتسديد القطع الأجنبي المستحق عليه بعد وضع هذه البضائع بالاستهلاك المحلي حيث هناك الكثير من هذه المعاملات معلقة نتيجة لغياب هذه الوثائق.
مبينةً أن مبالغ تمويل المستوردات منذ بداية الأزمة وحتى العام ٢٠١٣ وقبل نظام الأتمتة والربط الشبكي لم يتم تحصيلها وبسبب عدم وصول البرمجة إلى كافة مديريات الجمارك وأماناتها الجمركية، ولا تنوب الشروحات بحسب مدير الجمارك العامة عن البيان الجمركي لمثل هذه البضائع. محملة المسؤولية للجمارك في عدم توفير هذه الوثائق والتأخر في تحصيل مبالغ التمويل الممنوحة للمستوردين.
وهنا تدخل عسكر ليوضح أن برنامج الاسيكودا والربط الشبكي يشمل البنك المركزي ومن المفترض أن تظهر هذه البيانات لدى المركزي بشكل تلقائي وأنه قبل العام ٢٠١٣ لم تكن الشهادات الجمركية مؤتمتة إلا أنه اعتبر أن البيان الجمركي أهم من الشهادة التي هي مجرد شرح للبيان وهي تظهر على برنامج الاسيكودا ولا يهم الجمارك إن كانت دخلت هذه البضاعة بالاستهلاك المحلي أو تمت إعادة تصديرها.
وتدخل البردان ليوضح أن ٩٠٪ من البضائع لا يعاد تصديرها وهي في جلها مواد غذائية ممنوع إعادة تصديرها.
وعد شطاحي أن الثغرة تتمثل في الاختلاف على الشرح للبيان الجمركي المرسل من الجمارك إلى المركزي إلا أنه في الوقت ذاته لا يحل مكان البيان.
من جهتها، أشارت بتول ملنجي من البنك المركزي إلى مشكلة إسقاط تاريخ خروج البضاعة المعدة للتصدير وعدم وضوح الأمانة الجمركية التي خرجت منها البضاعة عدا عن ورود حالات تصدير بتاريخ سابق أو بتاريخ لاحق. متسائلة كيف تصدر هذه البضائع حيث لا يذكر أحياناً اسم المخلص في بيانات التصدير هذه؟.
وأضافت: إن الأمر المتعلق بتاريخ خروج البضاعة مهم لتحديد مهلة استحقاق تعهدات التصدير وكي لا يقع التجار والصناعيون في مخالفات نتيجة غياب مثل هذه المعلومات التي على الجمارك العامة تزويد المصرف بها لضبط حالات المخالفة في تعهدات التصدير الناتجة عن المخالفات في الضبوط الجمركية. مشيرة إلى حالة من التخبط بين الجمارك والبنك المركزي والمصارف فيما يخص تعهد التصدير وعدم تسويتها منذ أمد طويل علاوة على وجود بيانات مغايرة على الاسيكودا بين نسخ التعهد والبيانات.
بدوره أشار عسكر إلى ضبط حالات إساءة للاقتصاد السوري حيث دخلت بضائع بـ«البلاش» من أجل ضرب الاقتصاد السوري وضمان وصولها إلى دمشق وإغراق السوق المحلي بالبضائع الأجنبية لضرب العملة الوطنية. منوهاً بأن اقتصادنا بحاجة إلى أسواق خارجية حيث إن السوق الداخلية تعاني من ضعف القوة الشرائية بسبب ضعف الرواتب والأجور، إذ تلجأ الكثير من البضائع للتصدير.

حضور من «المركزي»:

- الجمارك مسؤولة عن التأخر في تحصيل مبالغ التمويل الممنوحة للمستوردين
- تخبط بين الجمارك والبنك المركزي والمصارف فيما يخص تعهد التصدير